

مذكرة في مشروع  
قناة السويس

مذكور















## مذكرة

برأي محمد احمد مدكور

عضو الجمعية العمومية عن مدينة القاهرة

في مشروع قناة السويس

من اهم مايجب على كل انسان لوطنه السعي وراء نجاح بلاده بالمحافظة على موارد ثروتها وبقاء كيانها وليس لدينا الآن من القوة مايمكننا من الدفاع عن حقوقنا فضلا عن المحافظة على كيان بلادنا وكلنا نسمى جهدا ما استطعنا لذلك سبيلا بكيفية معقولة مألوفة لايجاد الطريق الموصيل لهذا الغرض الشريف ومن اهم الاسباب التي تساعدنا على ذلك اقتناص مايبصا دفنا من الفرص التي تسنح لنا والتي يجب علينا ان لا نضيعها سدى مخافة الندامة حيث لاينفع الندم سواء للاستفاد بها او حفظها الى وقت الحاجة اليها. هذا ما ننتهجه الامم التي ترجوان تنال مركزا عاليا في هذا الوجود لتتفاد به نفسها وبلادها ان بين ايدينا الآن مشروعا من اهم المشاريع خطارة مشروعا يعلم الكل درجته من الاهمية العظمى اذ فيه حياتنا او مماتنا ذلك هو مشروع مد اجل امتياز شركة قناة السويس الى قرن كامل من الآن وهو المشروع الذي من اجله تم عقد هذا الاجتماع وحيث حملنا تبعة هذا المشروع الخطير

وصرنا نحن المسؤولين وحدنا دون سوانا عن نتيجه لان حكومة بلادنا  
 عرضته علينا بصفتنا نواب الامة واعده ايانا ضمنا بان رأينا سيكون قطعيا في  
 هذا الموضوع: اذن صار من الواجب علينا ان نبدي اراءنا بما فيه صالحنا وصالح  
 بلادنا للحصول على احسن النتائج لان التاريخ سيسجل علينا ما نقرره نحوه  
 فلا نكون عرضة لذوي الغايات والاغراض وان لا نوقع انفسنا فيما وقع فيه  
 غيرنا من قبل ونحن نؤمن من جراء اعمالهم الآن اقول غيرنا ولا اقول اباؤنا  
 أو اسلافنا لان هؤلاء كانوا لا حول لهم ولا قوة بل الحول والقوة كانتا بيد  
 الاستبداد اما الآن وقد زال الاستبداد واصبحت الحرية موجودة فقد  
 وجب علينا ان نرفع اصواتنا باستحسان او استهجان ما يقع امام نواظرنا  
 لنظهر ما تكنه ضمائرنا من السرور والاستياء ولا يضح مع كل هذا ان  
 نباح كالمتاع في الاسواق

انني كسكل مصري محب لخلاص بلادنا من اغلال الشركات وفكاتها  
 من قيود الاحتكارات وخروجها من تحت نير الالتزامات ويود من صميم  
 قواها ان يستأثر بنوها بخيراتها وان تكون ايديهم الوحيدة هي الفعالة في  
 كل ما يعمود على بلادهم بالنفع العظيم والخير العميم — أرى ان مشروع قتال  
 السويس هو من المسائل الحيوية الهامة لانه هو الكنز الذي تستمد مصر  
 منه حياتها الاقتصادية بعد سنين معدودة هي قليلة جدا بالنسبة لآعمار  
 الامم كما تستمد منه حياتها السياسية ايضا

وحيث ان هذا المشروع على ما هو عليه من اخطارة بمكان لزم علينا  
 ان ندقق البحث فيه ونميزه عظيم عنايتنا وكبير اهتمامنا لنستخلص منه  
 النافع لنا وننتوق الضار فاذا وجدنا النفع في الرض رفضناه ولا تثريب علينا



مادامت وجهتنا شطر الصالح العام

بدأت الجرائد في شهر أكتوبر من السنة الماضية بالكلام على مسألة مد امتياز شركة قناة السويس لمدة أربعين سنة أخرى تبتدىء من سنة ١٩٦٨ ميلاديه أي بعد نحو الستين عاماً ووجد مجال في ذلك الحين للكتاب الاجلاء نخاضوا غمار البحث في هذا الموضوع الجلل وكانت نتيجة هذا البحث ان الرأي العام في مصر يعارض تلك الاراء الخصوصية الراغبة في تنفيذ هذا المشروع معارضة شديدة خصوصاً عند ما أعلنت مذكرة المستشار المالي على صفحات الجرائد حيث صاحبت الامة صيحتها التي بلغت عنان السماء مظهرة عظيم استيائها ومحدرة أولى الامر فيها من المخاطرة بمستقبل البلاد بتنفيذ هذا المشروع الذي ليس من اختصاصنا أن ننظر أو نحكم فيه انما تترك أمره لابنائنا أو أحفادنا كما نهبنا الى هذا الامر ذلك الرجل الداهية جناب اللورد كرومر الذي حنكته الايام عند كلامه على هذا المشروع منذ ثلاث سنين في تقريره عن سنة ١٩٠٦ م حيث قال « ولكن زمان البحث في هذه المسألة لم يحن الى الآن بل الحكم فيها سيكون لابنائنا أو أحفادنا »

على ان الحكومة الخديوية لما رأيت ان الامر قد وصل الى درجة لا يمكنها أن تقف في تياره الا اذا اشركت معها نواب الامة أعلنت بانه لن يبت في الامر الا بعد أخذ رأي الجمعية العمومية التي سيكون رأيها قطعياً في الامر فهدأت بذلك التصريح تلك النار التي تأججت بين ضلوع المخلصين وانتظروا ما سيكون

ان لى كلمة على تلك المذكرة التي ضج منها الرأي العام في مصر هذه البضجة الهائلة وهي المذكرة المختصة بمشروع القنال التي دججها يراع جناب

المستر هر في مستشار المالية المصرية مبيناً فيها الفوائد الجملة التي يراها في صالح مصر من المصادقة على اطالة أمد امتياز شركة قناة السويس معتمداً في ذلك على خبرته التامة في العمليات الحسابية حيث أضاف الى مذكرته عملية حسابية تخمينية استخلص منها ما يراه في صالحنا وصالح بلادنا اذا نحن قبلنا مشروع امتداد أجل امتياز الشركة ووافقنا عليه وباليته اقتصر على ابداء رأيه باعتبار انه رجل المالية بل حتى مذكرته بالتهديد الصريح وادخال الخوف علينا اذا نحن عارضنا في الامتداد ورفضنا المشروع ومن أغرب ما رأيناه في مذكرته ان المفاوضات كانت جارية بينه وبين مجلس ادارة الشركة من الشتاء الماضي في هذا الخصوص وتبادلت الآراء والمناقشات والمفاوضات بينهما حتى اتفقا على ما ظهر أخيراً

أما كلمتي فهي كيف ساعج جناب المستشار أن يتولى تحت ستار الكتمان المفاوضات في هذه المسألة الهامة التي نعتبرها أهم المسائل وأولها وآخرها مدة سنه تقريباً بدون أن يكون لحكومة الجناب العالي علم بها وبدون أن يعرف أحد منا شيئاً عنها لولا فضل الجرائد التي أمكنها أن تعرف السر فأذاعته على رؤس الاشهاد ولولا اذاعته لها ربما كان الامر قد تم بدون أن يؤخذ رأي الجمعية العمومية ولا أكون مبالغاً اذا قلت انه ربما كان قد تم بدون أن يعرفه رجال حكومتنا الا يوم امضاء العقد والتصديق عليه هذا مع كون جناب المستشار قد بنى حسابه على طريقة مختله سببها فيما يلي وبني على النتائج من هذه الطريقة الفائدة التي تعود على مصر من مد الامتياز (أولاً) جعل زيادة إيرادات الشركة بعد المصروفات الحالية دخلاً للشركة واعتبرها كذلك أيضاً في المدة التي تجبىء بعد سنة ١٩٦٨ م مع ان

المصروفات الحالية التي استبعدتها جنبه الآن تتضمن مبالغ لا يصح أن تكون موجودة بعد سنة ١٩٦٨ كاقساط الديون الحالية وقدرها نحو ١٧ مليون فرنك في السنة وفائدة واستهلاك رأس المال وقدر ذلك نحو الاحدى عشر مليون فرنك واحتياطي الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخصوصى فكل هذه المبالغ لا يكون لها محل حينما يرجع القنال لمصر فضلا عن انه لا يكون محل كذلك لجميع مصاريف ادارة الشركة بفرانسا ومصاريف نقل النقود اليها ومعاشات عائلة دلسبس ومأمور الحكومة المصريه فهل لو أضفنا كل هذه المصاريف الى مبلغ زيادة الايرادات التي اتخذها جناب المستشار المالي أساساً لحسابه اما يتغير الحساب وتكون الحكومة مغبونه على الاقل في هذه المبالغ

ثانياً — اعتبر جنبه في حساب الحصص التي تعطى للحكومة ما بين سنة ١٩٢١ م سنة ١٩٦٨ على واقع زيادة الايراد المذكور باعتبار ان كل زيادة الايراد توزع ارباحا على المساهمين وغيرهم وفاته ان زيادة الايراد لا توزع جميعها فاننا قد رأينا سنين عديدة كانت زيادة الايراد فيها نحو الثمانية وسبعين مليوناً مثلاً ولم يوزع الا واحد وسبعين مليوناً فقط فكيف يحسب على الحكومة حصة في مبالغ لا تقبضها ويحسب على هذه المبالغ فوائد مركبة الى سنة ١٩٦٨ م ثم تدخل في التقسيط في مدة الاربعين سنة التالية . اما يعد هذا خلافاً في عملية الحساب التي أجراها جناب المستشار المالي التي بنى عليها مذكرته ؟

أليس مع بيان هذا الخلل في الحساب يكون العوض الذي يقول جناب المستشار انه يوازي نصف أرباح القنال أربعين سنة غير كاف وتجب زيادته

يقولون ان الصفقة رابحة لمصر وان مساهمي الشركة معارضون فيها و يرونها في غير صالحهم ولذلك جعل لهم القول الفصل في الموضوع ولبو صبح ذلك لكانت سهلم الشركة الآن مطروحة في الاسواق. ولا من مشتر ولكنها بالعكس من ذلك قد زادت زيادة كبيرة من عهد ان ازيح خبر قرب نجاح المشروع نحو الستة جنيهاً في السهم الواحد فتكون مجموع الزيادة ٢٤٠٠٠٠٠ ر ٤٠٠٠٠٠ ر ٤٠٠٠٠٠ سهم. فهل بعد هذا دليل على ان الصفقة رابحة حقيقة ولكن للشركة لا لمصر لانه اذا كانت هذه الزيادة وهي اثنين مليون ونصف تقريباً زيدت في اثمان سهام الشركة بمجرد اذاعة خبر كهذا فكيف تكون الزيادة اذا نجح المشروع وتحصلت الشركة على امتداد الاجل : ان ربحها في ذلك الحين لا يقل في نظر العارفين عن العشرة ملايين من الجنيهاً في الاربعائة ألف سهم اذا ارادت هي أن تباع تلك السهام وهو الامر المستحيل وقوعه منها فلنعمن النظر فيما تربحه الشركة في بضعة أيام وما تمن به علينا من هذا القدر الذي لا يمكنها الحصول عليه الا بموافقتنا وهو أربعة ملايين تعطيا لنا على أربع سنوات وتأخذ منا امتيازاً جديداً لمدة أربعين عاماً يخول لها الحق في نصف ايراد الشركة سواء بسواء هل لو أبقينا حالة القنال على ما هي عليه الى ما بعد جيلنا هذا الا يرزق الله ميهربمستشار مثل هذا المستشار يتحين فرصة أرجح و صفقة أنفع ؟ الا يخلق الله في الستين عاماً الآتية رؤوساً تخرج أحسن من هذا المشروع ؟ فلماذا نحن متعجلون ؟

هذه أول مرة اشتركت الامة فيها مع حكومتها في مسألة القنال فلا تهمل هي أيضاً ماعمله أولئك الحكام المطلقون ولا نكون سبباً في الاعتداء

على حقوق أبنائنا وكفى ما حملوا وما يتحملون آياه من ارزاء وديون وتبمات  
فلنترك لهم التصرف فيما يؤول اليهم وحينذاك يكون حسابهم مينا على  
الحقيقة لا على التخمين كما نعمل الآن

بحثت كثيرا كما بحث غيرى فى هذا الموضوع فلم أوفق مثلهم الى  
معرفة سبب خروج هذا المشروع الى عالم الوجود واقضاضه على رؤوسنا  
بجأة فلا الشركة مينة لنا الملجئ لها على فتح هذا الباب قبل أوانه بأكثر  
من نصف قرن ولا الحكومة دالة لنا على سبب اعارتها هذه المطالب  
اذننا صاغية وأحلالها محل العناية حتى عرضتها على مجلس نظارها فبت فيها  
رأيا يكاد يفهم منه ان الحكومة تدعو أعضاء الجمعية العمومية الى اتباع  
خطواتها فيما أشارت اليه والموافقة على المشروع طبقاً لما أدخلته من التمديلات  
التي رأتها موافقة لها ولم تقدم لنا أى دليل يمكننا أن نتخذه حجة لنا فى تأييد  
رأيها لنفاذ هذا المشروع

يظهر من الظروف والاحوال التي عرضت فى غضوننا هذه المسألة  
ان سوء النية محقق من قبل الشركة وان المسألة هي فى فائدتها لاحماله وان  
الحكومة المصرية لاتجنى من ورأها ادنى فائدة مادية ولا ادبية والدليل  
القوى على ذلك ان الحكومة الانكليزية نفسها لم ترد ان تحمل تبعه هذا العمل  
ولم تقبل ان تأخذ على عهدتها هذه المسؤولية الكبرى لعلها بنتائجها  
الضارة على البلاد ولكنها من جهة اخرى ترى ان اطالة امد  
الامتياز هو فى صالحها أكثر من غيرها فارادت ان توفق بين مصالحها  
الذاتية وعدم لومها فيما بعد على ما يحنق بمصر من المضار فوجدت ان الخلاص  
من هذه الورطة لا يكون الا بالاعاز الى نوابها بان يقرروا فى البرلمان

بان « راي الجمعية العموميه في مصر هو قطعي في هذه المسأله »

يريدون بذلك ان يلقوا التبعه على عاتقنا نحن اعضاء الجمعه العموميه في مصر  
ويظنون اننا نقاد لكل امر فيه مصلحتهم فنعمل لارضائهم ويعتقدون ان لهم  
منا انصاراً فاذا ما عرضت المسأله على الجمعية العموميه كان الرأي ما تريده  
انكثرا ولكن هذا الظن لن يحقق ابدا مادام الامر عائد علينا ان خيراً خيراً  
وان شراً فشر

ان في قرار مجلس البرلمان هذا وفي ظهور المشروع فجأه وفي وجوده  
قبل الآن وان بنصف قرن وفي تفنن المستشار المالى في اساليب اقناعنا بفائده  
المشروع وارهابنا من المستقبل وتهديدنا بخروجه من يدنا بعد انتهاء اجله كل  
ذلك يحقق لدينا ان في الامر سرا خفياً نحن اولى الناس بحل معمياته  
وادراك كنهه وان وراء الاكمة ما وراءها من الغايات والاغراض

لم نفهم للآن الغرض الذي من اجله تريد الحكومة الموافقه على امتداد اجل  
الامتياز ولم تكن هي البادئ في هذا الطلب ولم يخطر لها بال الاحينا عرضته  
الشركه فاذا كانت ترى ان الفرصه سانحة للحصول على المال فقد يمكن الحصول  
عليه من موارد اخرى شتى بدون ان ينالنا جزء صغير مما نتوقعه من الضرر  
بمحصولنا عليه من طريق الاستدانة على مداجل امتياز شركة قناة السويس  
والحكومة لم تبج لنا يوماً من الايام بان خزائنها اصبحت خاوية على عروشها  
وانه يخشى عليها من ازمة مالية تكاد تسقط في هاويتها قريباً فاهي حاجه  
الحكومة اذن الى هذا المال؟ وما هي الوجوه التي تريد ان تصرف فيها هذا  
المال؟ وما هو الامر الذي يعوزده ذلك المال؟ وما هي المصيبه التي اوشكت  
ان تحط رحالها برحاً بنا فتريد ان تندرع لها بالمال؟ ان الحكومة لم

تقل لنا شيئاً مطلقاً بل عرضت علينا المشروع خالياً عن كل سبب  
فلو فرضنا ان الحكومة رأت الفرصة سانحة لها كما تقدم وتريد انتهازاها  
والحصول على المال وأخذنا قيمة هذا المال وقدره تسعة ملايين جنيه  
على حسب تقدير المستشار المالي مروج هذا المشروع الذي اظهرنا خلل  
عمليته الحسابية التي بنى عليها رأيه واستعملناه في مشروعات نافعة تنتج لنا  
اربعة بالمائة سنوياً بالكان المجموع بعد ستين عاماً تسعين مليوناً : نعم : لو صحت  
المقدمة لصحت النتيجة وما ادرانا بما تستعمل فيه هذه النقود واذا اقترضنا ايضاً  
ان المال لازم حقيقة لمشروعات نافعة واقترضنا التسعة ملايين لمدة الستين  
سنة بفائدة اربعة في المائة ( وهو ربح عال بالنسبة للقيمة ) لكان القسط  
السنوي من ربح ورأس مال نحو الاربعمائة ألف جنيه في السنة ومجموع  
الاقساط نحو الاربعة وعشرين مليوناً . الا يمكن لخزينة الحكومة أن تتحمل  
هذا القسط السنوي لتحصل على جميع الفوائد التي يقولون عنها وهي التسعين  
مليوناً في نهاية المدة على حسابهم وتبقى القنال الى فرصة أخرى  
تتحصل فيها على شروط أحسن من المقدمة اليها : نعم : ان الحكومة  
لو اقتصدت قليلاً في نفقاتها لوجدت عندها هذا القسط وزيادة ولها من زيادة  
ايراداتها المضطردة ما يمكنها من دفعه ان لم نقل ان هذا القسط يدفع من  
ربح تلك المشروعات النافعة التي تريد ان تقتض من اجلها المال وتضحي  
في سبيلها اثنان كنز تريد أن نبقية لذرارينا كي نعوض عليهم بعض ما حملناه اياه  
من ديون وتبعات

نأنا نئن من قلة المال ومن الاحتياج للمال في الزمن الذي عرضت علينا فيه  
الشركة طلب مد امتيازها مع ان المال يصرف جزأاً في ابنية لازوم لها وفي

مساكن تهدم قبل ان يتم بناؤها وفي مشترى سهام جرت علينا خسائر جمة كنا  
 في غنى عنها وقد ضاع من بسببها مالا كثيرا لم يؤخذ فيه رأي الامة حتى كانت  
 تتخذ الحيلة لنفسها مما وقعها فيه المستشار الساف وربما كنا مع عدم  
 مشتراها في غنى عن المخاطرة بهذه التضحية العظيمة مع ان تلك المشروعات  
 النافعة التي نريد من اجلها الحصول على المال كانت احوج لهذه المبالغ . اننا  
 لا نريد احياء الميت ومافات مات ولكنتا نريد ان نتدبر فيما هو آت لانه  
 خير لنا وابقى . اننا لسنا في حاجة للاصلاحات والزخارف لاننا في غنى عنها  
 لا نريد الفرع قبل الاصل ولا نود الكماليات قبل اللزوميات وحيث اننا  
 لا نرى امام اعيننا عملا يضطر الحكومة لان تبسط يدها كل البسط الآن  
 لهذا المشروع فالولى لها ان تتدبر بالصبر الى ان يحين وقت البحث في هذه  
 المسألة الخطيرة كي لا تقعد بعدئذ ملومة محسورة على ما فرطت في امرها  
 ولو افترضنا المستحيل وكان الغرض هو اغتنام الفرصة على كل حال فان  
 الشيء الذي يعود بالضرر على مجموع أمة بأمرها مدة قرن كامل ويكون  
 من ورائه النفع لشركة هي مكونة من اشخاص معدودين لا يكون فرصة  
 يراد انتهازها او الحصول عليها كما يبناه بالادلة القطعية والبراهين السديدة  
 لماذا فكرت الشركة الآن قبل الاوان في اطالة امد امتيازها ؟ ولماذا هي  
 تسمى في الحصول على هذا الامتياز ؟ اليس في ذلك سر يجب ان نتوقع منه  
 الشر لبلادنا ؟ اوليس في ذلك ما يحملنا على ان نسيء الظن اساءة قطعية  
 بهذا المشروع ؟

ان تقرير المستشار المالى وتقارير المالىين والباحثين لهذا المشروع  
 كلها على وتيرة واحدة ناطقة بان اراد القناة يزداد كل سنة زيادة مضطردة



فبعد ان كان الايراد في سنة ١٨٩٠ نحو السبعين مليون فرنك حينما كانت اجرة الطن الواحد ٥٠ رتسمة فرنكات ونصف اصبح الايراد في سنة ١٩٠٩ حوالي المائة اربعة وعشرين مليون فرنك وأجرة المرور  $7\frac{1}{2}$  سبعة فرنكات وثلاثة أرباع الفرنك عن الطن الواحد كل هذا يدلنا على أن تخفيض أجور المرور لا يخيفنا لانه كلما نقصت الاجره كلما زاد الايراد ومن يكون له المام بالاحوال التجارية يحكم لأول وهلة أن تخفيض الاجور مسبب دائماً لزيادة الايراد ولدينا من الادله والبراهين على أقوالنا عدة مصالح من نفس حكومتنا كالسكك الحديدية والتلفرافات والبوسته وغيرها وقد قال جناب المستشار المالى في تقريره ان ايراد الشركة يزداد في كل سنة زيادة مضطردة بنسبة مليون فرنك وهذا الاستنتاج هو فرضي لا تحقيقي ولكن الزيادة الحقيقية هي التي قدرها حضرة المالى المحقق محمد طلعت بك حرب اذ قال ان الزيادة السنوية المضطردة في الايرادات هي ثلاثة ملايين من الفرنكات معتمداً في ذلك على حساب الشركة نفسها وقد رأت الشركة هذه الزيادة وحققها فلم يشأ أصحاب الحصص الفائزة أن تنتهي مدة الاشتراك وهم لا يجنون بمدها تلك الثمار الغالية ووجدت ان هذه الفائدة حرام على المصريين التمتع بها حلال لها التهامها فعرضت هذا المشروع ونحن في وقت فيه الزيادة المضطردة قليلة وستكون بعد زمن عظيمه مع تقدم الامم في العمران والمدنية والاختراعات الحديثة خصوصاً بالنسبة لما نراه من تقدم التجارة والصناعة في القارة الاسيوية الذي يكون من ورائه النقل المستمر بلا انقطاع من قناة السويس

يعددون لنا مخاوف بخصوص تنقيص رسوم العبور لو صدرت من الشركة نفسها لعذرنا هاول لكنها صادرة منا فلا نرد عليها الا بما قال رئيس

الشركة نفسه عنها من انها أوهام وأضغاث أحلام ولندكر هنا ما قاله البرنس دارنبرج رئيس الشركة الحالي في خطبة له في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٨ أي منذ سنة ونصف تقريباً

« ماذا نخشى في المستقبل ؟ لم يبق بعد محل لترديد تلك الحكاية . حكاية انشاء قنال ثان فقد ذهب بها الزمان . وان سكة حديد سيبرياوسكة حديد بغداد لا يمكنهما الا أن تسرعا في حركة التجارة فاذا نقصنا بسببهما بعض الركاب فمن المحقق أن التجار يفضلون دائماً نقل بضائعهم من طريق البحر . وان قنال پاناما لا يمكن أن يتحقق الا بعد عشر سنوات ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الشرق والغرب سيكون دائماً طريق قنال السويس » الى أن قال :

« وان الصين تبتدىء الآن نقط في أن تفتح أبوابها للتجارة وان فيها من السكان ما يربو عدده على سكان القارة الاوربية جميعها . ولا شك أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التي تجوس خلال تلك الديار »

يقولون ان بوغاز پاناما تقرر رسم المرور فيه من الآن بخمسة فرنكات ويخشى أن يتخذ ذلك بالنسبة لقنال السويس وما هذا بالشيء الجديد بل انه امر متفق عليه من سنة ١٨٨٣ بين شركة پاناما وبين أصحاب السفن والتجار الانكليز في اجتماع حصل بلوندره في نوفمبر سنة ١٨٨٣ وضع فيه بروجرام السير في المستقبل ومن ضمنه ان الرسوم تنقص كلما زاد الايراد الى ان تصل الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد ومن ذلك الوقت بدى في التنقيص من عشرة فرنكات ونصف الى  $٧\frac{3}{4}$  ولم يؤثر ذلك التنقيص

على الماضي فلماذا يؤثر هو في الآتي

لأنكون ملوكيين أكثر من الملك فان البرنس دارمبرغ نفسه قال  
 أيضاً في خطبته التي ذكرنا شطرا منها ما يأتي : « ان هذا التنقيص لا يخيفنا  
 قط لاننا نعتاض عنه بزيادة المرور المتوالية في القنال » ولا يمكننا أن نعول  
 الا على أقوال مثل هذا البرنس الذي يمد كلامه أكبر حجة في مثل هذا  
 الموضوع لانه أدري بحال الشركة منا ومن مستشار ماليتنا ورجال حكومتنا فلماذا  
 نخاف نحن وتؤثر علينا هذه الاوهام حتي نقبل بمثل هذا المشروع الجائر  
 وعليه فلا محل لما ذكره جناب المستشار في تقريره وارانا اياه مجسما  
 بخوفه من تصرفات الشركة اذا نحن عارضنا في اطالة امد الامتياز اذ يقول  
 انها ربما خفضت رسوم العبور من حين لا آخر حتي تصبح عند سنة ١٩٦٨  
 لا يوازي الايراد جزء من المصروفات ولكنني على خلاف رأيه فان الشركة  
 التي تعمل مثل هذا العمل تكون قد فقدت الذمة والأمانة فضلا عن ان  
 مثل هذه الاعمال لا يمكن ان تنتظر حتي ولا من صغار الاحلام ومع ذلك  
 فان هذا الفرض خيالي ايضا لا يصح اتخاذه دليلا والقياس عليه او التخوف منه  
 يقول كذلك جناب المستشار ان الدول ربما تنفق على ان الملاحة تصبح  
 حرة بدون رسوم ولكن مثل هذه الفروض والتكهنات لا يليق ان يبنى  
 عليها مجادل رأيه ولا يصح ان يتخذ من الخيالات الشعرية دليلا على دعواه  
 وكل من يسمع هذا القول يجب كل الاعجاب من تفنن جناب المستشار  
 المالي ونبوته بالمستقبل الا يدري جنابه ان العقد الذي امضى بين المتعاقدين  
 « الشركة والحكومة المصرية » وتصديق الباب العالي على هذا العقد يقضي  
 بان القناة تصبح ملكا للحكومة الخديوية المصرية بعد انتهاء اجل الامتياز

تتصرف فيها تصرف المالك في ملكه بناء على الاتفاقية المعقودة بين الخديو  
الاسبق رحمه الله والشركة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ م فقد جاء في المادة  
الخامسة عشرة منها ما يأتي « يصرح الطرفان هنا علي سبيل التفسير انه عند  
انتهاء التسعة وتسعين عاما التي هي مدة الامتياز يلغى الامتياز قانونا الا اذا تجدد  
باتفاق اخر بين الحكومة المصرية والشركة وهذه المادة قد ألغيت حكم  
الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من اتفاقية ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التي  
كانت تقضى باعطاء الشركة الحق في تجديد الامتياز مع زيادة خمسة في المائة  
من الارباح عن كل مدة تريد تجديدها »

يقول ايضا جناب المستشار المالي في مذكرته بانه « عندما تستلم  
الحكومة القناة قد لا يمكنها مقاومة الطلبات المعضدة بالظروف الاقتصادية  
السياسية لانقاص الرسوم انقاصا كبيرا هذا اذا لم يكن الطلب لفتح القناة  
حرة لاجتياز تجارة العام فيها وفي بعض الظروف تكون الشركة اقوي من  
الحكومة لان الشركة بدفاعها عن مصالح المساهمين تستصرخ لاعانتها قوى  
عدة دول سياسية فهل تكون عند مصر قوة مقاومة كبيرة كقوة شركة قناة  
السويس حتى تقاوم المطالب المستمرة من اصحاب البواخر والتجار من كل  
انحاء العالم »

قول بعيد عن الصواب لمخالفته للقانون الدولي العام لان قناة السويس  
من صنع الانسان وفي وسط أرض عثمانية فهي طبقا لاحكام القانون الدولي  
العام ملك للدولة المار في ارضها وزيادة على ذلك فان عقد الشركة بما عليه  
من تصديق الباب العالي صريح في ان الحكومة المصرية تصير بعد انتهاء  
مدة الامتياز صاحبة السيادة المطابقة على القنال كما اسلفنا واذا افترضنا

المستحيل واجبرتنا الدول على حرية العبور من القنال مع ان التاريخ لم يأتنا  
بسابقة لذلك وبه ان ذلك يحصل فاذا يكون ؟ يكون ان الحكومة التي تعودت  
الخسارة في كل ما يتعلق بالقنال أن تتحمل هذه الخسارة الجديدة المبنية على  
الظلم ودوس الحقوق ويكون ذلك بالرغم منها وتعد معذورة اذ ذلك لا ان  
تهب مثل هذا الكنز الثمين عن طيب خاطر بثمان بخس دراهم معدودة وينظر  
ابناؤنا لقناطير الذهب المقنطرة التي تجيئها الشركة من الجوارى المنشآت  
العابرات بهين ملوؤها الاسف والأسى

ان الشركة تقول لنا انهم محتاجون لى لتأخذوا نصيبا في الاربعين سنة  
لانى افوي بمنكم ومن غيري تدوس الحكومات حقوقكم فنجابوها وانت  
أيتها الشركة أأست محتاجة لتصديقنا على امتداد الاجل لتكسبي نصف  
ايراد الاربعين سنة ؟ أليس هناك تبادل في المنفعة ؟ اليس احتياجنا لك يعادل  
احتياجك لنا ؟ ألا يكون لنا حق في أن نطالبك بان العوض الذى تدفعينه  
يكون موازيا او مقاربا لما تأخذينه ؟ الكوننا محتاجين لك على رأيك يجب  
علينا ان نعطيك امتياز الاربعين سنة غنيمه باردة ؟ كلا هذا امر لائى

ان من يعم النظر في المشروع يجده كله في فائدة الشركة اذ يجديه  
ان الحكومة مازمة بتحمل فوائد ديون الشركة وارباحها واستهلاكها أى  
الديون التى تعقدها الشركة ابتداء من سنة ١٩١١ تلك الديون التى سينال  
الحكومة منها قسط عظيم حتى فى الاربعة ملايين جنيه التى تمن علينا بها  
الآن بصفتها مساهمة فى لامتياز الجديد اذ لم تدفعها الشركة من مالها  
الاحتياطي واقرضته من الخارج وهذه الديون تنقص ولا شك الارباح  
المستقبله بعمد سنة ١٩٢٨ فيكون نصيب الشركة الغنم ونصيب الحكومة الغرم

لماذا هذه الشركة التي يتطير منها جناب المستشار والتي يتهمها بأنها ربما تعمل للنكابة بنا فتنقص اجور المرور من سنة لاخرى اذا نحن لم نوافق على اطالة امد الامتياز حتى اذا جاءت سنة ١٩٦٨ تكون اجور المرور لا تكاد تذكر . لماذا لا ينطبق عليها ايضاً اننا اذا اتفقنا معها على اطالة امد الامتياز انها تستدين من سنة ١٩١١ ( طبقاً للمقد الجديد ) ديوناً باهظة فتأتى سنة ١٩٦٨ ولا يكون لنا نصيب من الارباح مطلقاً اذ يجب علينا نحن ايضاً ان نتخوف من تصرفاتها مادام المستشار المالى يسيء الظن بها الى هذا الحد ونحن اولى منه باساءة الظن لان الفائدة عائدة عليها والضرر عائد علينا كذلك ان الشركة التي لم نر منها أقل ميل لمساعدة المصريين مطلقاً بدليل انها لم تقبل مصرياً فى وظائفها كبيرها وصغيرها حتى العمال الذين تستخدمهم فى أشغالها فانهم من الاجانب ايضاً : لا أخشى بأساً اذا قلت انها لا تستحق أدنى التفات من المشغلين لصالح مصر والمصريين لانها تعلم قبل كل شئ ان هذا القنال حفر على رؤوس المصريين الذين لم يجنوا من ثماره الا التعب والنصب وهي الآن تتمتع بنتيجة أعمالهم وتجنى القناطير المقنطرة من الفضة والذهب فقد كان من الواجب عليها أن تجعل لذراري اولئك الذين ضحوا نفوسهم فى هذا السبيل على غير ارادة منهم نصيباً صغيراً من أرباحها الكثيرة

وقد كان من الواجب على مروجي هذا المشروع الآن كالمستشار المالى ومن على شاكلته لو تحققت تلك التخيلات الوهمية التى فى رؤوسهم وصح القول بأن المشروع فى صالح مصر ان لا يذكر وانك السيئات فى الوقت الحاضر اى فى وقت مساومة الشركة على عوض المدحتى اذا قالت الشركة مايقوله

هؤلاء. وجب عليهم ان يدافعوا عن حقوقهم ويثبتوا لها انها مخطئة وان المستقبل يجب ان يقاس على الماضي وان الزيادة في اضطراد وأن المخاوف لا محل لها هذا ما تقتضيه المهارة في التجارة اما جناب المستشار فاظنه نابغة في العمليات الحسابية كما تقدم فدخلت عليه حيل الشركة التجارية

الا يذكر جنابه ما قاله مرة رئيس وزارة انكترا اللورد دربي حينما ساله احد النواب عما اذا كان في نية انكترا ان تشتري القنال لما فيه من الفوائد الجمة لها حيث اجابه معترضا على فقرته الاخيرة من سؤاله بجواب مقنع يصح ان يكون ردا على جناب المستشار المالى وكل من يروج مشروع الاتفاق قائلا « ان الذى يريد ان يشتري سلعة وكان عنده اقل المام باصول التجارة لا يبدأ مطلقا باظهار محاسن تلك السلعة او انها لازمة له » وهل من الحكمة ان يقال حين عرض المشروع ان هذا منتهى ما يطلب من الشركة وهل يمد هذا ايضا من ضروب التفنن في اساليب الترغيب ؟

وعليه فقد كان الواجب على جناب المستشار المالى أن لا يقدم المشروع الى الحكومة بالصفة التى قدمه بها مظهرا عدم قدرته في الحصول على أكثر من ذلك طالبا من مجلس النظار الموافقة على مشروعه مع ان الشركة قبلت مبدئيا التعديل الذي أدخله حضرات النظار وهو التعديل الذي سنبينه هنا لا على سبيل كونه موافقا لنا انما على كونه مخالفا لاعتراضاتنا على تصرفات جناب المستشار في هذه المسألة الخطيرة التي استبدت في بحثها هذه المدة الطويلة ولم يقدم لنا في نتيجة اجابته من الأدلة ما يجعلنا نقاد رأيه أما التعديل المذكور فهو — أولا — التغطية الضامنة للحسين مایون فرنك وان تكون قسمة الارباح بالمناصفة الكاملة من سنة ١٩٦٩ الى ٢٠٠٨

بدون تمييز للشركة التي كانت تريد أن تحفظ لنفسها أولاً خمسين مليون فرنك مع حفظ الحق لها ايضاً فيما يصيبها أكثر من ذلك اذا زاد الايراد عن المائة مليون بحق النصف واذا نقص فلا يهمها

ثانياً حفظ الحق للحكومة في نصف الارباح لا يكون من اول يناير سنة ١٩٦٩ بل يبتدىء من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذي هو تاريخ امتداد الاجل المطلوب (كذا)

ثالثاً — حذف المادة التي تلزم الحكومة بالتدفع من اول سنة ٢٠٠٩ الذي هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمي الشركة ومرتبات تقاعدهم واعاناتهم

هذه هي التعديلات التي ادخلت على المشروع وهي على كل حال لا تكافي ما نلنا من الخسائر اذا تم الاتفاق عليها لان المشروع لا يزال بعد هذا التعديل في غير صالح بلادنا

علمنا من كل ما تقدم ان جناب المستشار يحسن بكل ما لديه من قوة وبلاغة وفصاحة في مشروع اطالة أمد الامتياز ويخففنا من المستقبل الملائن (على حسب زعمه) بالقيوم والمخاوف فعلى أي وجه نفسر هذا الاهتمام؟ هل نفسره لصالحنا ولم يوجد في ماضي رجال ماليتنا ما يجعلنا نضع ثقتنا فيهم ونعتقد انهم يعملون لصالحنا؟ ام نفسره لصالحهم وهو الأرجح وقد قامت عليه البراهين القاطعة

لقد آن لنا أن نعرف ان هذا القنال حفر على رؤوس رجالنا وبأموالنا وأرواح أهلينا وفي وسط بلادنا العزيزة فلا يسوغ لنا أن نبيع هذه الكنوز الثمينة بثمن زهيد لاننا نخاف يوماً يذكرنا فيه أبناؤنا واحفادنا بما نذكر به



الآن اولئك الذين كانوا سبباً لضیاع أعظم نصیب وافر قسط لنا في هذه القناة وقد وجب علينا أيضاً أن نعلم علم اليقين ان اليوم الذي تخلص القناة فيه لمصر هو من أشد أيامها اذ تقبض على هذا الكثر الثمين ونحتفظ عليه أشد الاحتفاظ كي لا تكون تصرفاتنا في حقوق غيرنا كتصرف من سلفونا في حقوقنا

اننى أرى ككل مصرى ان رجوع القناة لمصر يكسبها مركزاً مهماً بين دول العالم ذلك المركز الذى يجعل دول اوربا جمعاء تنظر بعين المقت الى أي احتلال أجنبي لوادي النيل ويجعل مصرنا في حرز خريز من عبث العابثين وهو الامر الذى نفضده وتتمناه من صميم قلوبنا في كل حين لنكون أمة ذات شأن مستقل في الوجود ويمظم بذلك مركزنا في عين العالم اجمع حينما نصبح القابضين على زمام حركة العبور في قناة السويس وفي ذلك من الاهمية العظمى ما لا يخفى على أحد

وحينئذ تنمى كل دولة من الدول ذات الشأن أن تخطب ود مصر ولا تريد الا أن تكون حليفها وان لم يكن لنا ما نجنيه من واء سعيها هذا سوى ذلك لكفى وأنا على يقين ان أول دولة تعمل ذلك هي دولة بريطانيا العظمى لما لها والمستعمراتها في الشرق من الفوائد العديدة بوجود هذه القناة ومن الادلة القطعية على الغبن الفاحش الذى يصيب مصر من هذه الصفقة الخاسرة اذا تمت بأى شكل وبأى سعر مهما عظمت قيمته اننا نبقي راسخين في قيود الاسر واغلال الاستعباد التى يجرها علينا الاحتلال الاجنبى لبلادنا العزيزة واذا فرضنا المستحيل ايضاً وهو ان مصر تخاف اليوم الذى تجتمع فيه عليها الدول ذات المصالح في القناة وتغتصب منها حقوقها كلها او بعضها

فاننا يجب علينا ايضا ان نحسن ظننا بمستقبل البلاد وان نقول ان هذا الاجتماع ربما افاد مصر وماضرها وهذا اليوم لا يزال بعيدا عنا ودون الوصول اليه ستون عاما ولا يعلم الا الله ماتكون فيه حالة مصر في ذلك الوقت

ربما اعترضني البعض قائلا : انك ادخلت المسألة في دور سياسى فاجيبه على اعتراضه هذا : « بان المسألة التى نحن بصدددها الآن ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأي الجمعية العمومية فيها لـكن نظر الاهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والاجيال الآتية قد قرر مجلس النظر بان لا يبت فيها رأيا قبل ان يعلم ان كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز » أي بهذا النص الصريح الذى القاه علينا الجنا ب العالى الخديو حفظه الله فى خطبته التى افتتح بها الجمعية فى يوم الاربعاء الماضى ٩ فبراير سنة ١٩١٠ والى اختتمها بقوله لنا : « ونحن واثقون ان كل واحد منكم يشعر بالمسؤولية التى يتحملها امام بلاده عند نظره هذا المشروع » وحيث ان كل الابحاث التى تناولتها وتناولها غيرى فى هذا الموضوع الخطير بما فيها بحث المستشار المالى تشمل كلها ماستؤول اليه حال القناة بعد مضي السنتين عاما الباقية من امد الامتياز وما تؤول اليه اذ ذاك حال مصر بسبب تلك القناة بعد هذه المدة الطويلة فضلا عن كون المسألة لا تقتصر علاقتها بمصر دون غيرها بل بالعكس من ذلك فان لكل دولة من الدول فى قناة السويس التى هي موضوع بحثنا الحالى شأن عظيم بالنسبة لعلاقات تلك الدول سواء فى داخليتها بالنسبة لبعض تلك الدول او فى خارجيتها بالنسبة لمستعمرات البعض الآخر وما يختص بكل منها فى هذا الموضوع بالنسبة لآحوالها التجارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ايضا

وحيث ان الظروف الحالية قضت بمرض هذا المشروع بالطريقة التي  
 قدمناها فقد كان من المستحيل على ان لانه عن كل ما يحتاج ضميري في هذا  
 الشأن المهم وقد ذكرت ما ذكرت لالفت نظر الهيئة للامر وأن لا تقصر  
 البحث فيه على ما يختص ببياننا بل لكي يشمل أيضاً ما يختص بالاجيال المستقبلية  
 ولا تضيع علينا الفائدة ونكون قد أدينا بهض الواجب علينا مما يشعر به  
 كل واحد منا من المسؤولية التي يتحملها امام بلاده  
 «النتيجة»

ان تلك المقدمات التي قدمتها نتيجتها وجوب رفض المشروع وبناء على  
 ذلك فاني ارفض هذا المشروع رفضاً باتاً لما يعود على بلادنا من النفع العظيم  
 والخير العميم في رفضه والاستئثار وحدنا بثمار هذه القناة بعد الزمن الباقي  
 من مدة الامتياز والله سبحانه وتعالى يوفقنا جميعاً الى ما فيه الصالح لبلادنا  
 لعزيزة انه على ما يشاء قدير

محمد احمد مدكور

تحريراً بمصر القاهرة في يوم الاثنين ١٤ فبراير سنة ١٩١٠











مستأق للنشر والتوزيع  
 ٢٩ شهر ١١٢٧١ هـ  
 ٣١ - ١٠١٤ هـ  
 ١٩١ ٢٤ ٤١٦٦ ٥٤ مدينة نصر

دار المستأق للنشر والتوزيع  
 ٢٩ شهر ١١٢٧١ هـ  
 ٣١ - ١٠١٤ هـ  
 ١٩١ ٢٤ ٤١٦٦ ٥٤ مدينة نصر





